

بالموتين ذالرحم عندهم مقدم على الواكيلي مقضى الخطاب في التزويل فعين
 ابن هبم قال كان عمر وعبد الله بن هبم ثمان الارحام دون الموات وكان علي بن شدقم
 في ذلك زمان سويد بن غفلة في ابنة فابو احتضنه واصحابه اخصوا فمولا بالسر
 وشبه وامراه ومولا فقال كان علي يعطى الابنة النصف والماراة الثلث ويرد ما
 بقي على الابنة فالوحنه واصحابه احدثوا قولنا لثنا واشد من هذا في الجواب
 والله اعلم ان يقول لما بين الله سبحانه الفريضتين اهلها بيت النبي صلى الله عليه
 وسلم ما لم يذكره الله تعالى فقال الحفوا الفريضتين اهلها بيتي فلا ولي عصمه ذكر
 ثم لم يقل بعد ذلك فان لم تكن عصمة ذكر فلذي عصمة النبي ولا ولا ولا ولا ولا ولا ولا
 ذلك امر اذا يقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض لبيته النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الله سبحانه لما فرض عليه من بيان ما انزل الله فان قلت فخذ بين
 النبي صلى الله عليه وسلم نورهم فروى واسع بن حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سأل اصحابه بن عدى عن ثابت بن التبراج وثبو في هل تعلمون له نسبا فيكم
 فقال لا انما هو اوقينا فقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبر انه لا بن اخيه وروى
 المقادير الكندي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اوارث من لا وارث له فاعقل عنه
 وارثه والحال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه وروى عن عمر رضي الله عنه
 انه كتب الى ابي عبيد رضي الله عنه وعلما صانه سهم فقتله ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يقول الله ورسوله مولى من مولى له والحال وارث من لا وارث له
 وروى نحوه عن عابته رضي الله تعالى عنها فلما اتحدت واسع فقال الشافعي
 رحمه الله تعالى ثابت بن الربيع فقل يوم احد قبل ان ينزل الفريضتين انما نزلت
 الفريضتين ما بينت اصحابنا في بنات محمود بن مسلمة وقبل يوم خميس وقد سل
 نزلت بعد يوم احد في بنات سعد بن الربيع وهذا كله بعد ما يربط وكذلك
 ايض الصبي نزلت في جابر بن عبد الله لما قال لبا رسول الله انما نزلت في النبي
 كلاله وهذا الجواب لا ينشأ فيه لبي ايات الفريضتين تعارض في النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى يتسبحه فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض بمراثة لابن اخيه الا
 بعد ان سأل عن نسبه فقطضوا ولا يخالف القرآن ولا يعارضه والاحسن ان يقال
 انه من سئل ما صلحت بين المقداد في كان ممن من معني وضعه واصحابه بنت عمر
 فقل ان رض باب اختيار الامام فكانه اختيار وضع ماله فيه اذا لم يكن له وارث
 سواه وراه من المصلحة وان كان لا يستحق ان تاكله اروي عن عابته رضي الله
 تعالى عنها ان رجلا وقع في حلة فايت وترك شيئا ولم يدع ولدا ولا فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطوا مراه رجلا من ابنته وهذا الجواب قاسم لبي النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطاه ويجعله وارث من لا وارث له فمراه وارثا وجعله مستحقا وراه

عمر

وعد

جميعا

عمر رضي الله تعالى عنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم وحديث عابته
 رضي الله تعالى عنها قضية في عين ولعل الرجل قد كان معلوما عند عمر فيجعل
 مطلق حديث عابته على مقيد حديث عمر رضي الله تعالى عنهم فان صح حديث
 عمر رضي الله تعالى عنه فبين المصير له وقد اذيت القول في هذه المسألة لعظم
 موقعها وشدة الحاجه اليها وقد علمت من كلامه وجه الدلالة على الردي ذي
 الفروض غير ان يقول به ما خلا الزوج والزوجه وهذا اليان كما فوله
 اعلم **قوله تعالى** يا ايها النبي قل لا اولاد لنا من قبلنا ولا اولاد لنا من بعدنا
 الا انه هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم اوجب الله سبحانه عليه
 تحريم نسا به بين اختياره وبين اختيار ربيته المحمودة الدنيا تشرفه الله عليه
 وسلم ان يتر من نصبة النبي فان اردنا الدنيا وجب عليه طلاقها وان اخترته
 فلا يطلاقها بل يحب عليه مسكهن كما ساق في ان شاء الله تعالى بعد قوله لا حمل
 لكل النساء من بعد وحل وجهه ضعيف لبعض النشأ فعبه ان يستحب وان طلاق
 من كرهت نكاحه نكاحه وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما امر الله تعالى
 قال عابته رضي الله تعالى عنها جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمه
 الله ان يخبر ازاوجه فبدا في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في ذكر لك
 امر فلا علمك ان تستعجلي حتى تستامر في ابويك وقد علمت ابوي ابويك فداقته
 قالت في قال ان الله تبارك وتعالى قال يا ايها النبي قل لا اولاد لنا من قبلنا
 ولا اولاد لنا من بعد انما هو في ابويك فان ابويك الله ورسوله والاولاد الاخرون ولم
 يكن التحريم منه صلى الله عليه وسلم طلاقا معلقا باختياره وهذا الحكم في النبي
 صلى الله عليه وسلم فان حكم احدهم من الناس زوجته فقد خلف الناس ورسوله
 اخلافا كما كثر ان هب عمر بن عباس وبين مسعود وعابته رضي الله تعالى
 عنهم الى انما ان اختارت نفسها فواحدة وان اختار زوجها فلا شيء
 قالت عابته رضي الله تعالى عنها اخبر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اختاره
 افكان ذلك طلاقا بهذا قال الشافعي وذهب ريبين ثابت الى انما ان
 اختارت نفسها فمقتدر وان زوجها واحد وهو احدها وحل الطلاق
 معلقا باختيارها فان اختارتها بقيت الرجعة عليها من احل اختيارها
 له وان اختارته نفسها فقد اختارت حاله لا سبيل له عليها وهو قد حصل
 كغيره اليها وهذه الحاله التي لهم بها اختيار نفسها وروى عنه انما ان اختارت
 نفسها فواحدة ايضا وهو احوق بها وان اختارت نفسها فواحدة بما ينبغي
 وروى عنه ايضا ان اختارته نفسها فواحدة ثابتة وان اختارته زوجها
 فلا شيء وكانه لم يحل التحريم طلاقا وروى عنه مثل قول عمر وعابته وقد ذكرت

واما غيره

وقال علي بن ابي طالب
 في قوله تعالى
 واما غيره